شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

٣٤٣,٠٢ ٢٥٩٢

كلية الحقوق

قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

في موضوع

الرقابة على السلطات الإدارية المحلية

"في القانون اليمنى – دراسة مقارنة"

إعداد الباحث

محمد محسن محمد زهير

وتتكون لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من السادة

أ.د ثـــروت بـــدوي

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة — مشرفا ورئيسًا

أ.د/ رأفـت فـــودة

أستاذ القانون العام كلية الحقوق – جامعه القاهرة — عضوًا

أ.د/ محمد سعيد أمين

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس — عضوًا

القاهرة

٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"إِنَّآ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَآ أَرَاكَ اللَّهُ وَلاَ تَكُنْ لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً".

[سورة: النساء - الآية: ١٠٥]

إهداء

إلى: أصل وجودي وكياني.

قلوب دعت، وعيون رعت.

والديّ الحبيبين أطال الله في عمرهما.

إلى: سندي في الحياة، **إخوتي جميعًا.**

إلى: مبعث الوحي والإلهام وشريكة الآمال والآلام.

زوجتي الغالية.

إلى: زينة الحياة الدنيا وبهجتها، ونور العين وقرتها.

أولادي الأحبة.

إلى: كل ذرة من أثرها، وكل حبة رمل على شطآها وصحاريها وجبالها.

اليمن السعيد.

إليهم **جميعًا** أهدي هذا العمل سدادًا لدين في الرقاب، وتقربًا إلى الله ليوم الحساب.

الباحث

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي هيّأ للإشراف على هذه الرسالة عالمًا جليلاً وأستاذًا فاضلاً يحمل الأخلاق الرفيعة والصفات الكريمة ما يعجز اللسان عن الوفاء بحقه، وعرفانًا بالفضل واعترافًا بالجميل وعملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"[1] فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم عرفاني وامتناني إلى أستاذي العالم في فكره، العظيم في تواضعه ثروة العلم بديع الصفات

سيادة الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوي

الذي شرفني بقبول الإشراف على هذه الرسالة ووجهني إلى اختيار موضوعها وقام بتقسيماته وفق منهجية سليمة، فلقد آسرني بداية بسعة علمه، ورقة تعامله، وتعهدني بتقديم النصيحة والمشورة، ولقد كانت لآرائه القيمة وتوجيهاته الصائبة وملاحظاته البنّاءة أكبر الأثر في إكمال هذا البحث، فلقد كان نعم الموجه ونعم المرشد، فله مني جزيل الشكر وبالغ الامتنان وجزاه الله عني وعن طلابه خير الجزاء ومتعه بموفور الصحة والعافية.

يجود علينا الأكرمون بجودهم ... ونحن بجودِ الأكرمين نجودُ

هذا هو الأستاذ في الدنيا لَهُوَ ... شرفٌ ينال بـــه أعزُ منالِ

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى سيادة **الأستاذ الدكتور/رأفت إبراهيم فودة. وسيادة الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد حسين أمين**، وإنَّ لساني ليعجز عن التعبير في شكرهما! ولكن دع القلوب تتحدث بلغتها على قبولهما المشاركة في مناقشة الرسالة والحكم عليها وإثرائها بملاحظاتهما رغم مشاغلهما المتعددة والتزاماتهما الكثيرة فقد ضَحَيَا من أجل ذلك بالكثير من المصالح جزآهما الله عني وعن طلابهم خير الجزاء.

الباحث

---

[1] الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب شكر المعروف، جـ ٤، ص٢٥٦، مروي عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه.

المقدمة

الحمد لله الذي علا بحوله ودنا بطوله[١]، مانحُ كل غنيمةٍ وفضلٍ، وكاشفُ كل عظيمةٍ وأزلٍ[٢]، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي* وَيَسِّرْ لِيَ أَمْرِي* وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُواْ قَوْلِي)[٣] وبعد:

يسطر الباحثون في تاريخ الأمم أنواعاً متباينة لنظم الحكم تختلف من عصر إلى عصر، فتترى بعضها وراء بعض، ولا يدوم الحال لنوع واحد منها إلا بالقدر الذي يبلغ منه آمال الشعوب وأهدافه عندها يكون القبول والدوام.

ومن أهم الموضوعات التي تشغل عالم اليوم موضوع تنظيم الإدارة العامة, فمستقبل الحضارة الإنسانية يتوقف على التطوير في ممارسة الإدارة, مما يجعل الحكومات قادرة على النهوض بالوظائف العامة للمجتمع المتحضر.

كما أن تطور نظم الحكم أمر انعكس على وضوح السلطات وحدودها، ومن طبائع الأمور أن تضع كل دولة أنموذج حكم بما يتفق وآمال مواطنيها، تجعله مركزياً حيناً ولامركزياً حيناً آخر، بشرط قبول الشعب بهذا أو ذاك، ومدى إدراكه لأي منهما. فإذا ما حالف التوفيق أياً منهما وحقق آمال الشعوب يكونون على موعد مع الحضارة والمدنية التي أضحت تراودهم.

والخاصية التي تميزت بها الدول الحديثة عموما، وما رافق من توسع حادث في أعمال ونشاط الدولة في الفترة الأخيرة، والذي جعلها أكثر من حامية وحافظة للأمن والنظام. حيث أن الدولة بالمفهوم الحديث تقوم بنشاطات متعددة اختلفت عما كانت تقوم به في السابق. فقد تعددت وتنوعت نشاطاتها لتلائم المتغيرات التي تحدث في المجتمع الحديث نتيجة للتطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المستمر والذي يترك آثاره على الدول المختلفة، وبدرجات متفاوتة، ممثلاً بطلبات

---

(1) بطوله: عطائه وإحسانه.

(2) الأزل : الضيق والشدة.

(3) سورة: طه – الآيات: ٢٥– ٢٨.

واحتياجات جديدة للمواطنين تستدعي تلبيتها في المجالات المختلفة. والذي لابد من الأخذ بعين الاعتبار تباين المجتمعات المحلية ومصالحها المتميزة، واتخاذ القرارات في أماكن وجود هذه المصالح، وبواسطة أشخاص من المنطقة نفسها، تكون لديهم القدرة على تفهمها والعمل على حلها بطريقة مناسبة لذلك المجتمع. ويتطلب هذا الأمر إيجاد أنظمة إدارية تكون ملائمة للمجتمعات المحلية باختلافها وتنوعاتها، خاصة وأن اتساع أعمال الإدارة المركزية وتشعبها أدى إلى عدم قدرتها على متابعة ما يجري في الوحدات المحلية بشكل يحقق الفائدة المرجوة لسكان تلك الوحدات من حيث تقديم الخدمات وإنجاز المشاريع التي لها علاقة مباشرة بهم وتؤثر عليهم. وبالتالي فإن هناك ضرورة لإيجاد نظام يتم بموجبه ترك الحرية للوحدات المحلية لإدارة شؤونها بنفسها ضمن نظام لا يسمح إلا بأقل قدر من التدخل من قبل الحكومة المركزية. لأن هذا النظام يؤدي إلى تنفيذ الإرادة الشعبية لسكان الوحدة المحلية بواسطة هيئات محلية منتخبة من قبل السكان لتلبية احتياجاتهم.

والأخذ بنظام الإدارة المحلية (اللامركزية الإدارية) يتضمن انتزاع أو سحب بعض الاختصاصات من السلطة المركزية التي تتمتع باختصاصات عامة في كل أجزاء إقليم الدولة, وإعطاء هذه الاختصاصات إلى سلطات إدارية لا تتمتع بسلطات عامة شاملة لكل إقليم الدولة, وإنما تمارس اختصاصا إقليميا أقل اتساعا أو محدوداً (أي محلياً) أو تمارس اختصاصات نوعية متخصصة. وهذا من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى ضرورة التطوير في نوع ومستوى الرقابة للوصول إلى تحقيق أهدافها ومدى ملاءمتها لظروف البلاد وقابليتها للتطور مع تطور الظروف، سواءً الداخلية أو الخارجية حتى تنعم الإدارة المحلية بالاستقلال في مباشرة عملها بطريقة تتفق والحفاظ على وحدة الدولة وتحقيق أهداف اللامركزية وأغراضها.

وتختلف مدى درجة اللامركزية الإدارية حسب حجم الأعمال التي تقوم بها الأجهزة اللامركزية, وطبيعة السلطات التي تمارسها هذه الأجهزة, وطبيعة العلاقة التي تربط بين الأجهزة اللامركزية وبين السلطة المركزية. ولذلك فإن تنظيم